

(شاهد) تقدر قرار القضاء الايسلندي برفض اغلاق The Mapping Project سندا لمطالبات عصابة مكافحة التشهير الصهيونية ADL

على ضوء خسارة رابطة مكافحة التشهير لدعواها القضائية بوجه شركة استضافة المواقع الايسلندية 1984 الرامية الى الحصول على أمر قضائي يمنع استضافة المدعى عليه لموقع الويب الخاص بـ The Mapping Project، أو الوصول الى البيانات والمحتوى والمعلومات المنشورة على الموقع؛ تثنى المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان (شاهد) الجهد القانوني الذي بذلته شركة 1984 للدفاع عن استضافتها للموقع وتمسكها بقيم العدالة والديمقراطية واحترام حرية التعبير، كما وتثنى على قرار المفوض القضائي في العاصمة الناظر في النزاع رقم 026291-2023.

وفي اطلالة سريعة على القضية، فإن رابطة مكافحة التشهير [Anti-Defamation League](#) والتي تعرف نفسها على أنها "منظمة رائدة في مكافحة الكراهية في العالم منذ 1913؛ ذات مهمة خالدة في وقف تشويه صورة الشعب اليهودي ومحاربة جميع أشكال معاداة السامية والتحيز والتعصب ومكافحة التطرف وحماية الديمقراطية وضمان مجتمع عادل وشامل للجميع"، هي منظمة يهودية دولية مقرها مدينة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية.

وعن ADL أيضاً، لا بد من الإشارة الى أنها تعمل بتمويل مرتفع جداً، فوفقاً لسجلات الضرائب، في عام 2020، أبلغت ADL عن أصول تزيد عن 221 مليون دولار وأكثر من 91 مليون دولار في إجمالي الإيرادات، مع ما يقارب 85 مليون دولار ناتج عن التبرعات.¹

كانت ADL قد طالبت شركة 1948 في إنذار رسمي عبر وكيلها القانوني في ايسلندا بتاريخ 3 آذار 2023 بأنها عقب إطلاع المسؤولين الأمريكيين على موقع [mapliberation.org](#) ومحتوياته، ونظراً لعدم قدرة السلطات الأمريكية على إزالة محتوى الموقع أو منع الوصول إليه نظراً لوجوده خارج إطار الولاية القضائية الأمريكية (في ايسلندا)؛ إغلاق الموقع أعلاه، وإزالة المحتوى الظاهر فيه ومنع الوصول إليه في مهلة 7 أيام من تاريخه وفي حال التخلف ستسعى الى اتخاذ اجراءات قانونية لالزامها بذلك قضاءً.² رفضت الشركة هذا الأمر وأدلت بأنها قد تحققت بجدية من الموقع وتقصت الادعاءات إلا أنها لم تجد فيه ما هو مشار اليه من اتهامات بمعاداة السامية، ومزاعم عن التحريض على العنف.

وأضافت بأن كل ما هو منشور عبره هو محتوى سياسي قانوني ومشروع ولا يوجد فيه أي من صور التحريض على العنف او الكراهية وبأنها لن تتوانى عن الدفاع عن استضافتها له أمام أي جهة قضائية.³

¹ Dismantle the ADL: The Anti-Defamation League's record of racist counterinsurgency and espionage, Article by the Mapping Project. Learn more: https://mapliberation.org/articles/dismantle_the_adl.html

² Urgent Request: LLG LÖGMENN, 1984 ehf. A7n. Daði Áslaugarson Chairman of the Board Bragagata 30 101 Reykjavík. (Takedown request by ADL, 3 March 2023)

³ Reply: Ólafur Örn Svansson Supreme Court Attorney (Reply to Takedown Request by 1984 ehf.)

أما عن موقع [The Mapping Project](#) موضوع النزاع، فهو تجمع يضم مجموعة من النشطاء للعمل على تطوير فهم عميق للدعم المؤسسي المحلي لاستعمار فلسطين والاضرار بها في مدينة ماساتشوستس الاميريكية ومحيطها وذلك عبر تتبع هذه المؤسسات والأنماط التي تنتهجها في صناعة السياسات والرؤى الامبريالية الاميريكية والتطهير العرقي والتهجير. وقد اطلق التجمع في 4 حزيران 2022 خريطة التفاعلية التي تضم ما مجموعه 483 كياناً ، معظمها إدارات تابعة للشرطة الى جانب عدد من الجامعات الأمريكية والسياسيين والشركات والمنظمات غير الحكومية. وتهدف هذه الخريطة، وفقاً لمؤسسيها، الى الكشف عن الكيانات والشبكات المحلية لتسهيل تفكيكها وتعطيل عملها.

وحيث إن رابطة مكافحة العنصرية ADL كانت قد لجأت الى القضاء للاستحصال على حكم ضد الشركة المضيفة للموقع في 26 نيسان 2023، مدعيةً بأن محتواه يتضمن خطاب كراهية ومعاداة للسامية، وبأنه يدعو الى شن هجمات على مواقع وشركات وأشخاص وينشر عناوين هؤلاء وبياناتهم الشخصية ما يجعل المجتمع اليهودي يشعر بأنه عرضة للخطر والاستهداف المباشر. وليصدر قرار مفوض العاصمة بعد المداولة في الثالث من نيسان برفض إصدار أي حكم قضائي ضد المدعى عليه. وقد اعتبر في قراره أن محتوى الموقع، موضوع النزاع، لا يتجاوز حدود حرية الرأي والتعبير وبالتالي فهو مشروع ولا تتوافر شروط أعمال المادة 24 من القانون 1990\31 تجاهه⁴.

تستهدف جهود مكافحة النشاط الفلسطيني التي تبذلها ADL سائر المنظمات الفلسطينية والعربية التي تدعم النضال التحرري الفلسطيني، وذلك عبر اللجوء الى أساليب مراقبة الجمهور وتشويه سمعتها واختراقها وتصويرها على أنها معادية للسامية. وأن عمليات التجسس والاستقصاءات السرية تلاحق المكاتب والقنصليات العربية والوفود العربية لدى الأمم المتحدة والمنظمات والهيئات والروابط الطلابية ومراكز الأبحاث العربية لخدمة كل من وزارة الخارجية الأمريكية والحكومة الاسرائيلية⁵. في هذا الاطار تشير المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان (شاهد) الى أن الحنكة والتخطيط الاستباقي لا بد منه في اطار عمل أي هيئة أو جمعية أو تجمع فلسطيني لتفادي الهجمات التي تشنها جهات صهيونية مشابهة.

⁴ لمعرفة المزيد حول تفاصيل المحاكمة، انظر اوراق المحاكمة التالية:

ADL request for an injunction: https://litigation.1984.hosting/wp-content/uploads/2023/05/3_ADL_request_for_injunction_EN.pdf

1984 hosting lawyer reply to the injunction: https://litigation.1984.hosting/wp-content/uploads/2023/05/4_1984_lawyer_comments_on_injunction_request.pdf

Log book of Commissioner- rejection of injunction: https://litigation.1984.hosting/wp-content/uploads/2023/05/5_injunction_request_rejected_EN.pdf

1984statement before District Court:

https://litigation.1984.hosting/wp-content/uploads/2023/06/6_statement_1984_district_court_EN.pdf

ADL statement before District Court: https://litigation.1984.hosting/wp-content/uploads/2023/06/7_ADL_Statement_before_district_court_EN.pdf

⁵ المرجع نفسه (1)

وإزاء ما سبق نطرح التساؤل التالي: هل أن الموقع، موضوع النزاع، كان أكثر قوة أو متانة من أن تنال منه محاولات العملاق الاميريكي- الاسرائيلي ADL؟ أم أن الظروف المواتية شاءت دون تفوق المساعي الداعمة للحركة الصهيونية؟

تقدر المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) موقف القضاء الايسلندي في دعم وتكريس مبادئ العدالة والديمقراطية وضمن الحق في حرية التعبير. كما تؤكد على ما يلي:

أولاً: إن إنصاف الحق الفلسطيني أمام الجهات القضائية ودعم مبادئ العدالة وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وعدم الركون للضغوط الإسرائيلية والقبول بوسم أي دعوات للتحرر من الاحتلال بأنها معاداة للسامية من شأنه التأكيد على مشروعية النضال الفلسطيني وعلى عدالة وحياد هذه المحاكم.

ثانياً: دعوة سلطات الدول الغربية الى مراقبة ووقف العمليات الاستخباراتية التي تقوم بها المؤسسات الصهيونية داخل اراضيها والتي تستهدف اي نشاط فلسطيني.